DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

سياسة العراق المالية والنقدية العر اقية 1958-1968

(دراسة تاريخية)

حسين طالب عبد الحسين*

وائل جبار جودة

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/9/18

تاريخ التعديل : 2023/10/02

قبـول النشـر: 2023/10/04

متوفر على النت: 2024/9/30

الكلمات المفتاحية :

السياسة المالية ، النقدية ، الحكومة العراقية ،الكتلة الاسترلينية ، العملة الوطنية

الملخص

تعد الأنظمة المالية والنقدية من أهم ركائز النظم الاقتصادية لأية دولة سواءً أكانت من ضمن نطاق ومعايير الدول المتقدمة او المتخلفة ، وبناءً على ذلك فان الحكومة العراقية بعد الرابع عشر من تموز عام 1958، سعت الى الارتقاء بمستوى النظام الاقتصادي عن طريق التخطيط السليم للنظام المالي والنقدي وذلك الامر ركز عليه كتاب تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، فقد بين ان العراق كان بعيداً عن التكتلات الاقتصادية التي سببت تدهوراً واضحاً للاقتصاد الوطني العراقي أبان العهد الملكي.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2024

المقدمـة:

تشكلت في العراق بعد الرابع عشر من تموز عام 1958، حكومات حاولت وبكل جهودها الى ترصين الوضع الاقتصادي ، ونتيجة لذلك اتبعت سياسة مالية ونقدية قامت على تأكيد الاستقلال الوطني المالي والنقدي من خلال الانسحاب من جميع الاتفاقيات والمعاهدات المالية التي كانت تربط العراق مع الدول الأجنبية وخاصة بريطانيا التي ربطت العراق بحلف بغداد والكتلة الاسترلينية اثناء الحكم الملكي حتى يكون العراق اسيراً لها من الناحية المالية ، بني البحث على مجموعة من المحاور ، حمل المحور الأول عنوان دور الحكومة العراقية في استرجاع الموجودات النقدية في بنك إنكلترا ، في حين سلط الضوء في المحور الثاني على مصادرة أموال العائلة المالكة ، إذ أصدرت الحكومة العراقية قراراً كان يقضي بالسيطرة على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة للعائلة المالكة والمتمثلة بالعقارات والاراضي الزراعية والموال النقدية في البنوك والمصارف العالمية ، في حين تناول المحور الثالث سياسة الحكومة العراقية المالية ومحاربة المتلاعبين بالأسعار ، في بداية عمر الثورة استغل بعض ضعاف النفوس من تجار بغداد ضعف الوضع الاقتصادي وقاموا بعملية رفع أسعار السلع الضرورية ، لذا قررت الحكومة العراقية اصدار قانون منعت فيه عملية التلاعب بالأسعار ، واقتضى المحور الرابع ان يكون عنوانه زيادة رواتب العسكرين

*الناشر الرئيسي : E-mail : yiuol@mu.edu.iq

والموظفين ، حتى تسيطر على عملية ارتفاع الأسعار أيقنت بانه من الضروري ان تكون هناك زيادة في رواتب جميع موظفي الدولة العراقية ، في حين ركز المحور الخامس انسحاب العراق من الكتلة الاسترلينية ، واحدة من السياسات الاستعمارية التي مارستها بريطانيا لربط العراق اقتصادياً بها هو جعله من ضمن نطاق دول الكتلة الاسترلينية التي تسيطر عليها بريطانيا ، واختتم البحث محاوره بالمحور السادس الذي ناقش قانون العملة العراقية ، لم تكن الحكومة العراقية راغبة في استمرار تداول العملة النقدية التي صدرت في العهد الملكي في الأسواق المحلية ذلك لانها كانت مرتبطة من الناحية المالية ببريطانيا لذلك سعت الى ان يكون الإصدار النقدي وطنياً خالصاً.

أولاً : دور الحكومة العراقية في استرجاع الموجودات النقدية في بنك انكلترا (1) .

بعد يوم واحد فقط من قيام الثورة الرابع عشر من تموز سنة 1958 سعت الحكومة الأردنية الى وضع يدها على موجودات العراق من الودائع الاسترلينية في بنك انكلترا في لندن، والتي قدرت بحوالي (الثمانين مليون) دينار وذلك بمساعدة الحكومة البريطانية لحرمان القائمين بالثورة من تلك الاموال كما ادعت ، في برقية الى السفارة البريطانية من عمان الى الخارجية البريطانية يوم الخامس عشر من تموز عام 1958، نصت على تلقي مكالمة من عبد الله القصاب(2) نائب رئيس برلمان الاتحاد العربي الهاشمي (3) وكذلك من السيد عبد اللطيف(4) عضو البرلمان الاتحاد العربي الهاشمي ، وقد عرضوا اتخاذ اجراءات باعتبارها اموراً سريعة لغرض منع وقوع الودائع العراقية والتي كانت بالباون الاسترليني بيد الثوريين في العراق ، وكان ردهم ان مبالغ مالية كبيرة بالاسترليني هي محفوظة في بنك الرافدين في لندن باسم الحكومة العراقية، واعتقدوا أن مدير البنك ربما تحت ضغط المدير في بغداد قد قام بتحويل تلك المبالغ الى العراق او أي مكان آخر و اقترحوا قيام بنك انكلترا بدراسة موضوع تجميد تلك الودائع لحين وضوح الوضع في العراق وانهما يقران بعدم وجود وضع رسمي سمح لهم بذلك شخصيا ولكنهم عرضوا ذلك الرجاء على اساس ان حكومة صاحبة الجلالة لم تعترف آنذاك بالحكومة العراقية الجديدة ، واخيراً دعت الى تدارس تلك القضية مع (ماسون Masoon)(5) السفير البريطاني في عمان في اليوم نفسه (6).

وبعد دقائق من استلام تلك البرقية ارسلت برقية أخرى من عمان اوضح فيها السفير البريطاني أنه تسلم طلباً رسمياً من سلطات الاتحاد العربي مفاده بان عدم السماح باستخدام ودائع العراق من الاسترليني ، عدا ما امرت به سلطات حكومة الاتحاد، وبشكل خاص ركز الطلب على شمول ذلك مبلغ (مليوني) باون استرليني عائد الى سفارة دولة الاتحاد من لندن التي كان يعتقد ان بعض الموظفين حاولوا تحويلها الى العراق ، وفي السادس عشر من تموز قام القائم بالأعمال العراقي بإرسال رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية مطالبا اياها باتخاذ اجراءات سريعة لمنع (المجموعة الانقلابية العراقية) من التدخل بأي شكل كان بأموال السفارة العراقية في لندن ، ويبدو ان وزارة الخارجية البريطانية قد قامت فعلا باتخاذ بعض الاجراءات حول ذلك الموضوع، بالتنسيق مع وزارة المالية وعبر اجراءات غير رسمية بالتدخل لدى بنك انكلترا ، ولكن محاولات الحكومة الاردنية باءت بالفشل واذاعت الحكومة العراقية بيانا جاء فيه كان الوزير المفوض المفصول في السفارة العراقية في لندن طارق العسكري(7) وهو ابن الفريق جعفر العسكري(8) ارسل كتابا الى بنك انكلترا في العشرين من تموز ، زاعماً نفسه ممثلا لما سماه بسفارة الاتحاد العربي والتي لم يكن لها في الواقع وجود مدعيا في كتابه ان حكومة الاتحاد العربي المزعومة (9) قد أمرته وخولته ابلاغ بنك انكلترا استنادا الى صلاحياتها الدستورية واشرافها على البنك المركزي العراقي (10) بوجوب عدم التصرف بأية طريقة من الطرق بالرصيد المحتفظ به لدى بنك انكلترا نيابة عن البنك المركزي العراقي دون موافقة حكومة الاتحاد العربي الهاشمي، وقد ابلغ بنك انكلترا البنك المركزي العراقي بما جاء في كتاب ذلك

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

الوزير المفصول مضيفا الى ذلك أنه بعد استشارة مشاوره القانوني قرر عدم السماح باي سحب من الموجودات التي احتفظ بها نيابة عن البنك المركزي العراقي الى ان يتضح ما سماه بالوضع المرتبك واضاف ايضا انه من المقرر استمراره في تسلم الاعتمادات الحساب البنك المركزي ([11]).

لأجل ذلك اتخذت حكومة الجمهورية العراقية الخطوات الضرورية لمعالجة ذلك الموقف غير القانوني فانتهت جهودها بحمل بنك انكلترا على العدول عن قراره ورفع التجميد عن موجودات البنك المركزي العراقي واخيرا تلقت حكومة الجمهورية العراقية عن طريق البنك المركزي اعتذار بنك انكلترا عن ذلك القرار الذي اتخذه من قبل ان الحكومة حرصت على عدم اعلان شيء مما تقدم حتى تكللت مساعيها بالنجاح الذي لم تكن تشك في بلوغه بالنظر لأحقية العراق في امواله وارصدته ([12]).

كما صدرت قرارات اخرى في العشرين من تموز ايضاً حددت مقدار المسحوبات من البنوك للمواطنين العراقيين بمبلغ (٣٠٠) دينار ثم رفعت الى(٦٠٠) دينار عراقي للشهر الواحد، وخفضت لجنة التموين العليا([13]) سعر الصمون والبانزين واللحم بحدود (٢٠%) من السعر السابق لكل مادة مما ادى الى انخفاض قائمة كلف المعيشة في شهر تموز عما كانت عليه في شهر حزيران ١٩٥٨ ، وتم ايقاف صادرات اللحوم وخفض سعر الوحدة الكهربائية الى (١٢) فلسا بدلا من (١٦) فلسا ([14]) ، وكانت وزارة المالية قد قيدت السحب من الأموال المودعة في المصارف وصناديق التوفير وبعد أن كثرت الشكاوى والمراجعات اطلق السحب على شكل دفعات وبمبالغ محددة، و فسرت اشاعات مفادها أن الحكومة قررت وضع يدها على تلك الأموال فبادرت وزارة المالية لإذاعة بيان عن طريق وزير المالية محمد حديد حول الودائع في البنوك في السادس عشر من تموز هذا نصه : " **نود وزارة المالية أن تطمن الشعب العراقي الكريم بان التدابير المتخذة فالوقت الحاضر بشأن الودائع والمبالغ المودعة في المصارف انما هي تدابير مؤقتة اتخذت من اجل المحافظة على الثروة القومية ورؤوس الاموال الوطنية وان كل ما هو مودع في المصارف أو صناديق التوفير او اية مؤسسة اخرى فهو في سلامة تامة وستتخذ في القريب العاجل التدابير اللازمة لإعادة المعاملات الصيرفية الى حالتها الاعتيادية مع مراعاة ما يضمن مصلحة البلاد**" ([15])

ثانياً : مصادرة أموال الاسرة المالكة .

بعد خمسة ايام من قيام الثورة وبالتحديد في التاسع عشر من تموز صدر المرسوم الجمهوري ذي العدد (٢٣) لعام ١٩٥٨ والذي كان يقضي بمصادرة اموال الاسرة المالكة العراقية السابقة وتسجيلها باسم وزارة المالية، وكانت الاسرة المالكة العراقية السابقة قد استغلت المركز الذي شغلته في العراق للإثراء غير المشروع منذ ان جاءت في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١، و من أهداف الحركة الوطنية التي قام بها الجيش العراقي بمساندة الشعب العراقي وتأييده في يوم الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال وازالة اثاره تم اصدار المرسوم التالي الذي نصت فيه المادة الأولى على المقصود بالأسرة المالكة اي الملك فيصل الأول ([16]) وفروعه وزوجته وعبد الاله ([17]) وما ورثت زوجته من تركته ، وتابعت المادة الثانية مصادرة املاكهم لمصلحة الشعب العراقي وتسجل باسم وزارة المالية العراقية اموال الاسرة المالكة المنقولة وغير المنقولة واي حق من الحقوق المسجلة ([18]).

وكانت أموال الاسرة متكونة من الاتي :

1- الاراضي : كانت الاسرة المالكة السابقة تملك (١٧٧٥٦٦) مائة وسبعة وسبعين الف وخمسمائة وست وستين مشارة في كل من مناطق الوزيرية والحارثية والنعمانية وشادي وخانقين وبنجوين وسرسنك والمسيب .

2-القصور : لم تملك الاسرة المالكة السابقة القصور الفخمة كقصور الاسر المالكة في مصر وايران أو السعودية او في اوربا وانما كانت دور حكومية استخدمها افراد العائلة المالكة كقصر

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

سرسنك الذي استخدم كمصيف وقصر الكوفة، أما القصور التي تعود ملكيتها إلى العائلة فهي :

أ- قصر الرحاب وقد احترق ونهبت معظم محتوياته صبيحة ١٤ تموز.

ب- دار الملك علي في كرادة مريم .

ج - قصر الزهور الذي كان يسكنه الملك غازي ولم يمسه ومحتوياته احد وظل سليما.

3- الأرصدة :- (٥٠٠٠٠٠) نصف مليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. تعود الى الملك فيصل الثاني وطبقا لما نشرته الصحافة البريطانية مما حدا بالأميرة راجحة ([19]) شقيقة الملك غازي ([20]) على اقامة الدعوى في الولايات المتحدة للحصول على حقها في الميراث .

4- المجوهرات : أجرت الأسرة المالكة خزائن في ناشنال بروفينشال بنك . ادعى محاسب السفارة العراقية في لندن خالد حمدي ان العائلة المالكة السابقة أودعت فيها مجوهرات لا يعلم نوعها ومحتوياتها لكنها قدرت بـ (٢٣) او (٢٦) رزمة وحتى مدير البنك لم يعرف محتويات تلك الخزائن ([21])

بعد ذلك وصلت اخبار وبالتحديد في الحادي عشر من آب 1959 الى قيادة الثورة من تركيا مفادها ان اموالا قدرت بمليوني باون استرليني على شكل سبائك ذهبية هربها الوصي عبد الآله ، واحتمال وجودها في اليخت الملكي في استانبول وفي صناديق حديدية داخل القنصلية العراقية هناك، وبناء على ذلك صدر الأمر بتعيين المقدم الركن صبيح علي غالب ملحقاً عسكرياً في انقرة وذلك بتاريخ الثالث عشر آب وفي اليوم نفسه وافق مجلس الوزراء على ايفاد هيئة تفتيشية الى تركيا ([22]) الى القنصلية العراقية في استانبول والسفارة العراقية في انقرة ،وقد سافرت اللجنة الى تركيا في الثامن عشر من آب ، وأول عمل قامت به هو جرد سجلات القنصلية العراقية في استانبول والصناديق الحديدية للمحاسب واليخت الملكي الموجود هناك والعائد الى العائلة المالكة ([23])، واتصلت بالبنوك لكنها لم تعثر على الذهب بل عثرت على بعض الحاجات العائدة للأسرة المالكة فنقلتها الى بغداد وقدمت اللجنة تقريرها الذي بينت فيه انها لم تعثر على الذهب ([24]).

ثالثاً : سياسة الحكومة العراقية المالية ومحاربة المتلاعبين بالأسعار.

جاءت اول الاجراءات فيما كان يخص السياسة المالية التي اتخذتها الحكومة العراقية وبعد قيام الثورة بثمانية أيام اي في يوم الحادي والعشرين من تموز 1958 هو اصدارها البيان من قبل الحاكم العسكري العام والذي حاربت فيه المتلاعبين بالأسعار والذي جاء فيه :" **أيها الشعب الكريم علمنا بان ارتفاعا طرأ على اسعار اللحم والخضروات الامر الذي دعا الى تذكير ذوي العلاقة بان هذا الارتفاع في السعر بالإضافة الى كونه لامبرر له ولا ينتظر أن يبدو من مواطن صالح فانه سيضطرنا الى اتخاذ اجراءات زجرية شديدة بحق المتلاعبين الجشعين نطلب المحافظة على الاسعار الطبيعية محافظة تامة ونرجو من الاهلين اخبار هذا المقر عن كل متلاعب بالأسعار الحاكم العسكري العام**" (25).

وعلى الرغم من ذلك التحذير فقد واصل بعض الجشعين ممارساتهم بقصد الإثراء العاجل وجمع المال بالتلاعب بقوت الشعب فاقتضى توجيه انذار شديد اللهجة يوم الحادي والعشرين تموز وهذا نصه : " **سبق أن أذعنا بيانا رجونا فيه المحافظة على اسعار الحاجيات الغذائية وعدم التلاعب بها فاستجاب له المواطنون وسرنا ان نجد الاسعار قد هبطت وعادت الى ما كانت عليه دونما رقيب سوى فئة ضالة من الجشعين في بعض الوية العراق فنحن نحذر تلك الفئة التي لاهم لها سوى الاثراء وجمع المال الحرام بالطرق الدنيئة وذلك بالتلاعب بقوت الشعب وحاجياته فليعلم الجميع باننا سوف لن نتوانى عن البطش بهؤلاء وانزال العقوبة الصارمة بهم ونأمل من المواطنين الكرام ان يكونوا عونا لنا بالقضاء عليهم بإخبار الجهات المسؤولة عنهم وقد اعذر من انذر ، والله ولي**

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

التوفيق واسأله ان يأخذ بأيدينا الى ما فيه خير الامة وصلاحها"([26]).

رابعاً: زيادة رواتب العسكريين والموظفين المدنيين

لم تكن حكومة الثورة بعيدة عن زيادة القدرة الشرائية وتحسين الوضع الاقتصادي لكافة افراد الجيش العراقي وبكل اصنافه ومراتبه وبناءً على ذلك قرر مجلس الوزراء في الثالث من تشرين الثاني 1958 زيادة الرواتب الاسمية للجنود وضباط الصف ونواب الضباط والتوابع في الجيش اعتبارا من الأول من تشرين الثاني ١٩٥٨ فقد تقرر زيادة رواتب الجنود والجنود الأولين المتطوعين والمكلفين في الجيش بمقدار دينار ونصف شهريا، و رواتب ضباط الصف ونواب الضباط المكلفين والمتطوعين الجيش بمقدار دينارين شهرياً، و رواتب التوابع والمستخدمين في الجيش بمقدار دينار واحد شهرياً ([27]).

كما اصدر مجلس الوزراء بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني 1958 امرا بزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين المستخدمين على الملاك الدائم بمقدار دينارين شهرياً على أن يشمل ذلك رواتب التوابع والفراشين وسعاة البريد والسعاة وجميع المستخدمين الآخرين في الخدمات المدنية والعسكرية على الملاك الدائم في الجمهورية ممن كانوا يتقاضون راتبا اسميا كان يقل عن عشرة دنانير شهرياً ([28]) ، واصدر مجلس الوزراء قراراً في الرابع والعشرين من تشرين الثاني مفاده زيادة رواتب افراد الشرطة وضباط الصف اعتبارا من الأول من تشرين الثاني ١٩٥٨ فقد تقرر زيادة رواتب افراد الشرطة بمقدار دينار ونصف شهرياً، ورواتب ضباط الصف بمقدار دينارين شهرياً، وان تكون الزيادة في الرواتب الاسمية فقط، ولا تؤثر على مخصصات غلاء المعيشة([29])، وقد قوبلت تلك الزيادة بابتهاج كبير وادت الى زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين وازداد الطلب على السلع وانتشرت ظاهرة البيع بالتقسيط ([30]) .

ولترصين العملة العراقية امام العملات الاجنبية الاخرى وبعد خفضت شركات النفط العاملة في العراق الاسعار المعلنة للنفط في شباط ١٩٥٩ أدى الى تناقص موارد العراق من النفط ومن ثم تناقص موجودات العراق من العملات الاجنبية الأمر الذي دفع الحكومة إلى وضع القيود على حركة التعامل بتلك العملات فصدر البيان ذي العدد (١) في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٩ عن مديرية التحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي وتقرر من خلال البيان منع التعامل بالعملات الاجنبية، ومنع اخراج وادخال الاوراق النقدية من والى العراق، فضلا عن ذلك لا يجوز لأي شخص عدا المجازين بالتعاطي بالتحويل الخارجي شراء او بيع اوراقا نقدية مصرحة بأية عملة اجنبية أو نقل ملكيتها بأية طريقة اخرى، وأدخلت بعض التعديلات على القوانين السابقة([31])، ومنها جواز ادخال العملات الاجنبية (اوراق نقدية او مسكوكات) الى العراق مهما كانت مبالغها ما عدا ما سمى (بعملة اسرائيل) واشترط في ذلك على تصريح المسافرون المختصون بمقدار المبالغ التي كانوا يحملونها الى السلطات الكمركية المختصة عند حدود الجمهورية العراقية اذا كانت مبالغ تلك العملات الاجنبية زادت قيمتها على خمسة وعشرين دينارا ومن المقرر تأشير السلطات الكمركية تلك المبالغ على جوازات سفرهم ولا يجوز التصرف بتلك العملات الا بواسطة المجازين بالتعاطي بالتحويل الخارجي([32]).

فضلا عن ذلك فمن حق المسافر العراقي او المقيم في العراق اخراج ما عادل (٢٥) دينارا بالعملات الاجنبية (اوراق نقدية أو مسكوكات) ([33]) وسمح للمسافرين غير المقيمين بإعادة اخراج العملات الاجنبية التي ادخلوها وسبق تأشير مبلغها على جوازات سفرهم عند دخولهم الى العراق، ومن حق المسافرين كافة أيضاً اخراج او ادخال ما قيمته (١٥) دينارا فقط من العملة العراقية أوراق نقدية أو مسكوكات)، و ادخال العملات الاجنبية(اوراق نقدية أو مسكوكات) بالبريد ما عدا ما سمى (بعملة اسرائيل)، ولم يسمح بإخراجها الا باجازة من لجنة مراقبة التحويل الخارجي في البنك المركزي العراقي ولا يجوز التصرف بتلك العملات الا بواسطة المجازين بالتعاطي بالتحويل الخارجي ([34]).

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

خامساً : انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية .

ارتبط العراق بالنظام النقدي الانكليزي بموجب القانون ذي العدد (٤٤) لعام ١٩٣١ ([35]) الذي دفع العراق الى الركون الى النظام النقدي البريطاني([36]) والكتلة الاسترلينية والتزم مبادئها كاملة وضمن ذلك وساطة بريطانيا في التمويل بين العراق والدول الأخرى واستثمار غطاء العملة العراقية في بريطانيا ([37]).

وبقيام ثورة الرابع عشر من تموز كان من بين أهدافها ضمان استقلال العراق السياسي والاقتصادي على السواء ولما كان بقاء العراق عضوا في المنطقة الإسترلينية وارتباط عملته بعملة اجنبية هي الجنيه الاسترليني، فضلا عن استثمار الغطاء النقدي في بريطانيا متناقض مع استقلال العراق النقدي والانظمة المالية السليمة فقد قررت حكومة الجمهورية العراقية الخروج من المنطقة الاسترلينية ونقل ارصدة العراق الاسترلينية الموجودة في بنك إنكلترا في لندن الى البنك المركزي العراقي وتحويل معظمها الى ذهب وعملات نادرة ونشطت وزارة المالية برئاسة محمد حديد([38])، في ذلك الاتجاه، وكان حديد قد ابلغ النائب العمالي البريطاني (**روي هاريس جينكينز**)([39]) الذي وصل بغداد يوم السادس عشر من تشرين الأول ١٩٥٨ وبحضور الزعيم عبد الكريم قاسم ([40]) ان العراق بالتأكيد كان ينوي ترك المنطقة الاسترلينية . ولم يكن ذلك معناه الرغبة في تقليص المعاملات التجارية مع بريطانيا، ولكن سياسيا لا يرغب العراق في البقاء هو القطر الوحيد خارج دول الكومنويلث ([41]) في المنطقة الاسترلينية وكان يرغب العراقيون بعدم تشجيع ذهاب رؤوس الأموال الى لندن ([42]).

وطبقا لتلك السياسة قرر مجلس الوزراء يوم الثالث من آيار عام ١٩٥٩ الموافقة على الدخول بمفاوضات مع بريطانيا للتوصل الى اتفاق حول خروج الجمهورية العراقية من المنطقة الاسترلينية مع ملاحظة عدم الضرر بمصالح العراق على اجراء المفاوضة مبدئيا من وزارة المالية ثم استعانة وزير المالية بعدئذ بوفد مفاوض كخبراء من الخارجية والمالية والاقتصاد([43]).

ولما كان النظام النقدي جزءاً هاماً من النظام الاقتصادي فلا بد من تحرير ذلك الجزء الهام من التبعية الاجنبية وذلك ما اعلنه رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مؤتمر المهندسين الذي عقد في الرابع من حزيران ١٩٥٩ بانسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية ([44]) .

دعت الحكومة العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد مرة اخرى حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ([45]) ولتحويل جميع الارصدة الاسترلينية المتراكمة حتى ذلك الحين، وجميع ايرادات العراق الاسترلينية المقبلة الى الذهب والعملات الاجنبية الأخرى على اختلاف انواعها([46]).

وبعد مباحثات استمرت خلال المدة من الحادي والثلاثين من آيار الى الخامس عشر من حزيران 1959 تم الاتفاق على تحقيق الاغراض المتقدمة وذلك بخروج العراق من المنطقة الاسترلينية ([47]) واعتبار الموجودات الاسترلينية كلها من الحسابات الجارية وتم توقيع البيان في الثالث والعشرين من حزيران عام 1959 ([48]) والغاء القانون السابق([49]) بعد تشريع قانون عملة الجمهورية العراقية ذي العدد (92) لعام 1959 والذي حافظ فيه على نفس القيمة الذهبية المقررة للدينار العراقي والبالغة (2.48828) غراما من الذهب الخالص أي ما عادل (0.3382) دينار لكل دولار امريكي (50)، و ان انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية حقق الفوائد الاتية :

١- خلص النقد العراقي من تقلبات النقد البريطانية التي حددتها المصلحة الاقتصادية البريطانية.

٢- ابعد العراق من مشاكل التضخم البريطاني مما انعكس أثره بشكل مباشر آنذاك على الشعب العراقي وتحمل اوزاره وذلك ما حدث فعلا ابان الحرب العالمية الثانية .

٣- ان الكتلة الاسترلينية كانت مهمتها حماية النقد البريطاني وتنظيم التعامل التجاري بالشكل الذي خدم بريطانيا .

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

٤- سيطرة بريطانيا على تطور الاقتصاد القومي في العراق ومن خلال عرقلة وصول رؤوس الاموال الخارجية او التحكم بسلع الانتاج ([51]) .

وعلى أثر المداولات بين الجانبين العراقي والبريطاني أصدرت الحكومة العراقية البيان الآتي والذي جاء فيه :" **ان ثورة ١٤ تموز الخالدة لم تكن غير ايذان بثورات اصلاحية متوالية تحرر بلدنا من المواثيق العسكرية والسياسية وتحطم قيودنا الاقتصادية وتبني صروح الرخاء والطمأنينة في جمهوريتنا الغالية وقد مشينا منذ الرابع عشر من تموز من خطى إلى خطى ومن مكسب إلى اخر بقيادة زعيمنا العظيم وقائدنا الجسور ابن الشعب البار عبد الكريم قاسم وكان تركنا للمنطقة الاسترلينية مكسبا فخما من هذه المكاسب اذ به تحرر نقدنا واستقل بمصيره واكتسب دينارنا قوة على قوته وتحقيق يتحققه الشرط الاساس لانطلاقتنا نحو هدفنا الأكبر في ان يعم الرخاء جميع انحاء بلادنا العزيزة فلقد تم اثر المداولات التي جرت في بغداد مؤخرا مع الجانب البريطاني تثبيت حقوق العراق في الاستقلال النقدي وانهاء عضويته في المنطقة الاسترلينية**" ([52]).

وبذلك خرج العراق من عضوية المنطقة الاسترلينية بعد التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بتاريخ السادس عشر من تشرين الأول 1959 عندما قال إن الحكومة العراقية قررت وبلا ادنى شك الخروج من المنطقة الإسترلينية ، وذلك بناءً على رغبة ابناء شعبها بعدم ذهاب رؤوس الأموال الوطنية إلى خارج بلدهم والى لندن ([53]) .

سادساً : قانون عملة الجمهورية العراقية .

حقق خروج الحكومة العراقية من منطقة الكتلة الإسترلينية انتصاراً مضافاً لمكتسبات ثورة الرابع عشر من تموز السياسية والاقتصادية ([54]) وأصبحت العملة العراقية (الدينار) بعيداً عن تأثيرات وقيود الباون الإسترليني، فأصبح الذهب هو الغطاء الحقيقي الدينار للعملة العراقية بحيث أصبح بحدود (2,48) غراماً (55) .

وتحقيقاً للاستقلال النقدي الوطني التام أرسلت وزارة المالية كتاباً بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1959 قدمه وزير المالية محمد حديد الى مجلس الوزراء تضمن ستة من المقترحات والتوصيات خصت العملة العراقية ([56]) ، ولعل من اهم النقاط التي قدمت في هذا الكتاب هي النقطة الثانية القسم (ب) والتي قرر فيها تبديل الصورة لجميع الفئات و التمثال لفئة الدينار الواحد ايضاً بصوره لأثر تاريخي عراقي أو صورة تمثل التقدم العراقي أو اقتصادياته المهمة وذلك لصورة أسد بابل أو سد من السدود المقامة أو صورة لبئر من النفط([57]).

وبعد مرور ما قارب ال (ستة) أشهر أي في السابع والعشرين من آيار أصدرت الحكومة العراقية قانون عملة الجمهورية العراقية الجديد ذي العدد (92) لعام 1959 والذي تضمن (خمسة عشر) مادة ولعل من اهم المواد التي جاء بها هذا القانون هي المادة الثانية والتي نصت على ان يكون (الدينار) الوحدة القياسية لعملة الجمهورية النقدية ومساوي من حيث القيمة (2,48828) غراماً من الذهب الخالص وتألف من ألف فلس([58]) .

واستكمالاً لعملية الاستقلال النقدي الوطني اصدرت الحكومة العراقية المرسوم الجمهوري ذي العدد (459) في الرابع من تموز عام 1959 ([59]) ، والمرسوم الجمهوري ذي العدد (460) في الخامس من تموز من العام نفسه، واللذان نصا على تحديد الفئات النقدية الورقية والمعدنية للعملة الجديدة ووصفها وأشكالها وكيفية توثيقها ومن ثم طرحها للتداول قبل الذكرى الأولى لثورة الرابع عشر من تموز 1959 ([60]) ، وتميزت تلك المجموعة باستبدال صورة ملك العراق (الملك غازي) بالشعار الجمهوري وذلك كاشارة الى بداية عهد الجمهورية العراقية، وتلك الأوراق النقدية انها صدرت بطبعة واحدة فقط ، وانها لم تكن تحمل أي علامات تأمينية او ضمانات لمنعها من التزوير ،

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

وانها كانت مجيرة فقط بتوقيع ناظم الزهاوي ([61]) محافظ البنك المركزي([62]).

نلاحظ مما سبق انه بإصدار القوانين اعلاه والتي خصت العملة الوطنية العراقية كانت الحكومة العراقية قد حققت نوعاً من الاستقلال الاقتصادي ، خاصةً وان قيمتها التداولية في الاسواق العالمية كانت اقوى من الدولار الامريكي .

وفي إطار السياسة المالية التي اتبعتها الحكومة العراقية بما كان يتناسب والوضع الجديد الذي آل اليه العراق والعراقيين فقد أصدر مجلس السيادة قانون ذي العدد (11) لعام 1960، والخاص بمراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية ([63]). وركزت المعلومات الواردة فيه على الاطلاع على الدستور المؤقت وبناءً على ما عرضه وزير العدل مصطفى علي([64]) ووافق عليه مجلس الوزراء على المصادقة على القانون الجديد، الذي اكد على الغاء الفقرة الخاصة بمراقبة وادارة اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية وتقرر نفاذ ذلك القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية([65]).

ظلت العملة العراقية التي صدرت في العهد الملكي ([66]) هي العملة المتداولة في العراق ، ولم تعمل الحكومة العراقية على استبدالها أو الغائها إلا في كانون الثاني عام ١٩٦١، عندما اصدر رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بيانا اكدت المعلومات فيه على ان العملة العراقية القديمة التي لم تحمل شعار الجمهورية العراقية من المقرر تكون باطلة اعتبارا من يوم السادس من كانون الثاني لعام ١٩٦١ ، ولا يصح تداولها أو التعاطي بها بعد التاريخ المذكور ، من اجل منح الفرصة الكافية للمواطنين من الذين لم تسمح لهم اوقاتهم لتبديل ما لديهم من العملة القديمة، فقد صدرت التعليمات اللازمة إلى البنك المركزي بقبول استلام العملة القديمة وتعويضها بالعملة الجديدة حتى نهاية الشهر المذكور في يوم الثلاثاء الحادي والثلاثين من كانون الثاني من العام نفسه ([67]) .

وكان مجلس الوزراء قد اصدر في الرابع من كانون الثاني من العام نفسه القانون ذي العدد (1) لعام ١٩٦١،([68]) والخاص بتعويض الأوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية، فقد ذكر في مادته الأولى ان للبنك المركزي العراقي أو من خوله التعويض بالقيمة الاسمية للأوراق النقدية والمسكوكات التي لا تحمل شعار الجمهورية العراقية والتي اصبحت عملة غير قانونية لا يمكن التعامل بها، أما المادة الثانية ، فقد اشارت إلى أن هذا القانون من المقرر تنفيذه في يوم الاول من كانون الثاني لعام ١٩٦١ وانتهاء حكمه بانتهاء الدوام الرسمي في يوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني من العام نفسه، وجاء في الأسباب الموجبة لهذا القانون هو : " **بالنظر لبقاء كمية من الأوراق النقدية والمسكوكات المتنوعة لدى الجمهور، وحيث أن غالبية أصحاب هذه العملة من ذوي الدخل المحدود ومن سكان المناطق النائية الذين لم يتيسر لهم التبديل خلال المدة المحددة، فلا يصح حرمانهم من ملكيتهم قبل اعطائهم فرصة اخيرة**"([69]).

وكانت اهم الخصائص المميزة لاصدارات هذه المجموعة هي حملها لشعار الجمهورية العراقية الجديد ، واسم البنك المركزي العراقي وعبارة (ورقة نقدية صادرة بموجب القانون عن البنك المركزي العراقي) وصدرت قبل عيد الثورة الأولى، وقد حملت توقيع محافظ البنك المركزي العراقي ناظم الزهاوي وطبعت في نفس دار الطبع (برادبري ولكنسن)([70]) في لندن وأعيد طبع تلك الأوراق النقدية مرات عديدة ، ولكل ورقة رقم تسلسل بالإضافة الى الرمز، وتكون الرمز من حرف أبجدي خاص في الاعلى (البسط) ومن رقم عددي متسلسل كان يقع تحته (المقام) ، وأعتبارا من تلك الطبعات أعتمد البنك المركزي العراقي على هذا النظام للترميز حيث أن حرف ب رمز الى فئة ربع دينار وحرف ج رمز الى فئة نصف دينار وهكذا([71]).

وبعد اطلاعنا على باقي اجزاء كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، نقصد بها الاجزاء (6-10) لم يشرْ الى قانون

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

ذي العدد (800) لعام ١٩٦٧ والنافذ في الثامن والعشرين من آب ١٩٦٧ والذي أصدر بموجبه البنك المركزي العراقي الطبعة السابعة من الاوراق النقدية ، والتي حملت مواصفات الاوراق النقدية من حيث فئاتها ومساحة اوراقها كما كانت عليه في الطبعة السادسة.

وفي أدناه جدول يمثل العملة المصدرة من قبل البنك المركزي العراقي للاعوام (1960-1968)([72]).

جدول رقم ()

مثل كميات العملة العراقية الوطنية المصدرة والموجود الفعلي لها في التداول

(الالاف الدنانير)

السنة	العملة المصدرة	لدى دائرة الصيرفة	لدى البنوك التجارية	الصافي لدى الجمهور
1960	80.273	0.797	6.089	73.387
1965	116.694	ـــــ	4.088	112.606
1966	126.131	ـــــ	5.432	120.699
1967	127.158	ـــــ	5.161	121.997
1968	136.104	ـــــ	5.026	131.078

يتبين من الارقام اعلاه أن القدر الاكبر من العملة المصدرة هو في أيدى الجمهور . وهذا القدر من العملة يؤلف الجانب الاساسي من وسائل الدفع لديه . وهو فى حركة مستمرة أيضا بالزيادة أو النقصان . والجمهور يستخدم هذه العملة في تمويل المشتريات من السلع والخدمات وفي دفع الضرائب ، وفى التوفير والاكتناز . ولا تشير الزيادة أو النقص في المعدل الشهري المجموع العملة في يد الجمهور الى معنى واحد معين . فقد تكون الزيادة من ارتفاع المقبوضات من الاجور والرواتب والارباح وبقية المدخولات ، أو المقبوضات من أثمان المنتجات المصدرة ، أو من زيادة المسحوبات من العملة لدى البنوك التجارية وصناديق التوفير ، أو بسبب الزيادة في ميل الجمهور الى الاكتناز.

كما نلاحظ من الجدول اعلاه أن احدى الفقرات وهى مجموع العملة لدى دائرة الصيرفة قد اختفت منذ عام ١٩٦٥ ، والظاهر أن البنك المركزي بحذفه هذه الفقرة صار يسير على فكرة جديدة في حسابه مجموع العملة المصدرة . فقد كان النقد لدى دائرة الصيرفة يعد جزءا من العملة المصدرة ، وهو من جملة مطلوبات دائرة الاصدار . وكان هذا المقدار من النقد يزداد بالإيداع وينقص بالسحب عن طريق صرف الشيكات المسحوبة على البنك المركزي.

أما بموجب الطريقة الجديدة فقد دمج هذا الحساب في حساب دائرة الاصدار، فما يرد من النقد الى البنك عد من جملة المخزون وحذف من مجموع العملة المصدرة وكأنه لم يصدر ، ومن الواضح أن هذه الطريقة الجديدة جعلت مجموع العملة المصدرة ومجموع المطلوبات أقل مما تظهره الطريقة السابقة([73]).

الخاتمة

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن اجمالها بما يأتي .

احتلت ثورة الرابع عشر من تموز سنة 1958 مكانة مهمة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ذلك لانها مثلت مرحلة جديدة وبداية للاستقلال الوطني وبكل جوانبه السياسة والاقتصادية ، شهدت مرحلة نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي نشاطاً كبيراً وواسعاً للحكومة الجديدة بمختل توجهاتها على الصعيد الداخلي والخارجي وظهرت على السطح رغبة تلك الحكومة في برمجة سياستها الاقتصادية نحو الاستقلال وانهاء التبعية المالية والنقدية التي كانت تحت مظلة بريطانيا ، وكانت خطواتها الأولى في هذا الاتجاه قد تمثل باسترجاع ايداعاتها النقدية التي كانت بحوزة بنك إنكلترا إذ كانت حكومات العهد الملكي كثيرة التعامل مع هذا البنك لدرجة انه كان هناك مئات الالاف من الدنانير العراقية على شكل أوراق نقدية او على شكل

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

مسكوكات ذهبية كانت مودعة في ذلك البنك ، فضلاً عم ذلك فقد ايقنت حكومة تموز ان استعادة الأموال والمتمثلة بالقصور والأراضي والمقاطعات الزراعية بالإضافة الى الأرصدة المالية التي كانت تستحوذ عليها العائلة المالكة مثل خطوة بالاتجاه الصحيح في ارجاع أموال الشعب للشعب ، ورغبة من تلك الحكومة في ثبات واستقرار الحركة المالية في الأسواق العراقية أصدرت قانوناً منعت فيه التجار من التلاعب بالأسعار وقوت الشعب ، ولزيادة القدرة الشرائية لدى فئات المجتمع العراقي أصدرت مجموعة من القوانين والتي خصت زيادة الرواتب والمخصصات النقدية لشريحة كبيرة من الموظفين والعسكريين ، ولتحقيق شروط الاستقلال الاقتصادي وخاصة المالي والنقدي فقد شرعت حكومة الثورة قرار انسحاب العراق من الكتلة الاسترلينية ، وهذا مثل ضربة قوية وجهتها تلك الحكومة بوجه الاستعمار البريطاني ، ولم تكن الحكومة العراقية متيقنة من استقلالها المالي والنقدي الا بعد ان أصدرت قانون اصدار العملة العراقية ، الذي مثل نهاية المطاف في عملية الاستقلال الاقتصادي الوطني العراقي .

الاحالات والمصطلحات الواردة في البحث:

(1) بنك انكلترا : انشأ بنك انكلترا في عام 1694 وكان يسمى في بداية الأمر بمصرف الاقراض الوطني الخاص , وذلك بهدف ايجاد الوسائل والاساليب المتنوعة المناسبة لدعم المجهود الحربي البريطاني ضد الاخطار الخارجية لاسيما التهديدات الفرنسية المستمرة للأراضي والمصالح البريطانية . لمزيد من التفاصيل ينظر : موسى محمد آل طوريش , التطور الديمقراطي في بريطانيا 1066-1901 دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية , بغداد , مطبعة دار عدنان للطباعة والنشر , 2013 , ص176.

(2) عبد الله القصاب (1900 – 1962) : ولد في بغداد ونشا في كنف والده في سامراء. ثم قدم إلى بغداد لإكمال دراسته الإعدادية في مدارسها الرسمية. وعلى أثر احتلال بغداد أكب على دراسة العلوم العربية على يد أساتذة خصوصيين، تخرج من مدرسة الحقوق في العام 1926 وامتهن المحاماة ، عين مديراً لناحية الحيرة في العام 1928 ، ونقل مديرا للفيصلية في العام 1931،شغل منصب وكيل قائممقامية في أكثر من قضاء عراقي خلال الأعوام (1932 ، 1939) ، وفي العام 1941 عين متصرفاً للواء كربلاء فالديوانية في نفس العام ، أصبح وزيراً للداخلية في العام 1943 ، عين بعدها متصرفاً للواء الموصل في العام 1944 فأميناً للعاصمة في العام 1946، لكنه وقبل استلام منصبه الأخير عين وزيراً للداخلية للمزيد من التفاصيل عن حياته والوظائف التي تقلدها ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ص 113-114.

(3) الاتحاد العربي الهاشمي: تلبية لدعوة الملك حسين بن طلال، حضر إلى عمان في 11شباط1958 الملك فيصل الثاني، وحضر أيضا في 13شباط1958 ولي العهد عبد الإله الذي رفض المجيء إلى عمان لحضور المباحثات في أول الأمر لعدم تحمسه للاتحاد. وقد عقدت بين الجانبين العراقي والأردني عدة اجتماعات، توصل الطرفان فيها إلى عقد اتفاق وإنشاء (الاتحاد العربي بين العراق والأردن) اعتباراً من 14سباط 1958 على أن يبقى هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة وسيادتها على أراضيها لمزيد من التفاصيل ينظر: جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية(1941-1958),مطبعة الارشاد,بغداد,1980, ص339.

(4) عبد اللطيف : لم يتوصل الباحث الى تعريف هذه الشخصية .

(5) ماسون : لم يتوصل الباحث الى ترجمة هذه الشخصية .

(6) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري الجمهوري 1958-1968 14-تموز-1958/ 7-شباط-1959، ج1 ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 2005، ص 110 ؛ مؤيد ابراهيم الونداوي وثائق ثورة تموز في ملفات الحكومة البريطانية ,ط1, دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد, 1990، ص ٤٨.

(7) طارق العسكري : لم يتوصل الباحث الى ترجمة هذه الشخصية

(8) جعفر العسكري (1885- 1936) : ولد في محلة جامع علي أفندي وهي أحدى محلات بغداد القديمة ، وتخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول سنة 1904 ، التحق بالشريف فيصل بن الحسين في العقبة فعينه قائداً لجيش الثورة النظامي وبعد احتلال سوريا عين حاكماً على عمان ثم على مدينة حلب ، وبعدها عين كبيراً لمرافقي فيصل عندما نودي ملكاً على سوريا عام 1920 واشترك في ست وزارات قتل على يد بكر صدقي سنة 1936 . لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم الوادي ، ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث ، ط2 ، بيروت ، مطبعة دار الكتب ، 1978 ، ص 148.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

(9) ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومة العراقية أصدرت بياناً أعلنت فيه انسحاب العراق من الاتحاد العربي ومما جاء فيه بأن الحكومة العراقية تعلن انسحابها فوراً من هذا الاتحاد، وتعد جميع التشريعات التي تمت بموجبه باطلاً، وتعتبر نفسها في حل من جميع الالتزامات لمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم هاشم معضد ، وزارة الخارجية العراقية 1958-1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2011، ص37.

(10) البنك المركزي العراقي : تأسيس اول بنك مركزي في العراق كان عام 1947 وسمي انذاك المصرف الوطني،الا انه في عام 1956 بدل اسم المصرف الى البنك المركزي العراقي بحسب المادة (1) من الباب الاول من قانون المصارف لمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة الوقائع العراقية , العدد 3817 بتاريخ 1956/7/1 ؛ البنك المركزي العراقي ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطابع ثنيان ، بغداد ، 1972 ،ص16.؛ تقي عبد سالم , تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية 1958-1973 , بغداد , مطبعة جامعة بغداد , 1977 , ص 61 .

(11) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 111.

(12) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 112.

(13) لجنة التموين العليا : استحدثت هذه اللجنة في وزارة التموين من قبل رئيس الوزراء نوري السعيد بعد الازمة الاقتصادية التي مر بها العراق نتيجة قلة الانتاج في الموسم الزراعي للأعوام 1942-1944 للاشراف على اعملها التي تضمنت توزيع المواد الضرورية المستوردة كالشاي والسكر بالاعتماد على نظام البطاقات .(وبقيت لجنة التموين العليا مستمرة بأعمالها ضمن ملاك وزارة التموين لمزيد من التفاصيل ينظر: قحطان حميد كاظم ، وزارة حمدي الباجه جي الاولى 3 حزيران – 28 آب 1944 في العراق التشكيل الوزاري وابعاد المواجهة السياسية والاقتصادية ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد (25) ، العدد (2) ، 2014، ص381 ؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932-1945 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988، ص181.

(14) وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، منشورات المكتبة العالمية ، بغداد ، 1989 ، ص ٩٨.

(15) جريدة الجمهورية العدد 570، ١٧ / تموز / ١٩٥٨ .

(16) الملك فيصل الأول (1883-1933) : ولد في مدينة الطائف في العشرين من ايار عام 1883 ، شارك في الثورة العربية الكبرى التي اندلعت في العاشر من حزيران 1916 وقاد القوات الشمالية ، واستطاع تحرير دمشق وحمص وحماه وحلب ، وعمل على إنشاء دولة مستقلة فيها ، الا ان الفرنسيين أزاحوا فيصلاً عن عرش سوريا بعد موقعة ميسلون في الرابع والعشرين من تموز عام 1920 . وفي اذار 1921 رشحت بريطانيا فيصلا ملكا على العراق ، وفي الثالث والعشرين من اب 1921، اعتلى عرش العراق توفي في ليلة السابع على الثامن من أيلول عام 1933. لمزيد من التفاصيل ينظر :عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي ، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933 ،مطبعة الوحدة ، بغداد ،1991، ص10-15 .

(17) عبد الاله (1913- 1958) : هو الأمير عبد الاله بن الملك علي بن الشريف حسين بن علي , ولد في الحجاز عام 1913 , انتقل إلى العراق مع والده بعد خلعه من عرش الحجاز , أصبح وصيا على عرش الملك فيصل الثاني بعد مقتل والده الملك غازي عام 1939 , أصبح وليا للعهد بعد أن بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد عام 1953 و قتل في 14 تموز عام 1958 , لمزيد من التفاصيل ينظر , طارق الناصري, عبد الاله الوصي على عرش العراق (1939 – 1958) ج 1 , بغداد , دار الشؤون الثقافية , 1990 .

(18) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 179. لمزيد من التفاصيل حول هذا القانون ينظر: جريدة الجمهورية ، العدد ، 20 – 7 -1958 .

(19) الاميرة راجحة (1907-1959) : ولدت في أسطنبول عام 1907، عاشت الأميرة راجحه مع شقيقتها في قصر الزهور حتى وفاة والدتها ، فحدثت خلافات مع بنات عمها الملك علي وزوجة عمها الملكة نفيسه ، وشعرت وشقيقتها بأن مكانتهم قد ضعفت ، فتركت مع شقيقتها القصر وسكنتا في دار في كرادة مريم ، وتزوجت من الطيار عبدالجبار محمود السامرائي ، وكانت الأميرة راجحه في رحلة الى سويسرا عندما حدثت الثورة في الرابع عشر من تموز عام 1958 ، توفيت هناك في الثاني من شباط عام 1959. للمزيد ينظر: نهلة نعيم عبد العالي، سيدات العائلة المالكة ودورهن الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات جامعة بغداد عام 2006، ص35-37.

(20) الملك غازي (1912- 1939) : ولد في مدينة مكة المكرمة ، وفي عام 1923 غادر الى الاردن وبقي هناك سنة واحدة وفي عام 1924 وصل الى العراق ، استلم عرش العراق بعد وفاة والده الملك فيصل الاول عام 1933

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

، شهدت فترة حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) اضطرابات كثيرة في معظم انحاء العراق ، كان اهتمامه بتنظيم الجيش العراي اهتماماً كبيرا ، توفي بحادث السيارة المعروف سنة 1939 للمزيد ينظر: وئام شاكر غني، موقف الملك غازي من السياسة البريطانية تجاه العراق 1933-1939 ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 26 ، العدد 1 ، 2015 ، ص220 .

(21) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 181؛ موسى حبيب ، ثورة 14 تموز ، ص143. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: كمال السامرائي ، المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة تشريعات عهد الثورة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1959، ص65.

(22) ضمت هذه اللجنة كل من (المقدم الركن صبيح علي غالب الملحق العسكري في تركيا رئيسا السيد احمد عبد الباقي ممثلاً عن وزارة المالية عضوا ، السيد باهر فائق ممثلاً عن وزارة الخارجية عضوا). ينظر: نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 476.

(23) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 476.

(24) مقتبس من: صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار ،مطبعة الشعب، بغداد ،1971 ، ص ٢٤.

(25) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 95.

(26) مقتبس من: نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 96.

(27) لمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة الجمهورية ، ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

(28) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 410.

(29) جريدة البلاد ، 27 تشرين الثاني 1958

(30) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 411.

(31) المقصود الغاء البيان الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في الرابع عشر من كانون الأول 1942. ينظر:

المصدر نفسه ، ج3 ، ص 112.

(32) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 112؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 203 ، في 30- تموز – 1959.

(33) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، 13/تموز/1959 – 31/ كانون الاول / 1959 ، ج3 ، 2005، ص 113.

(34) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج3 ، ص 113؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 203، في 30- تموز - 1959 .

(35) قرر مجلس الوزراء العراقي في 15 تشرين الثاني عام 1931 تشريع قانون العملة العراقية رقم 44 لسنة 1931 والذي حدد أسس النظام النقدي الجديد للعراق وبموجب هذا القانون عهد أمر إصدار العملة و إدارتها إلى لجنة خماسية بإسم لجنة العملة العراقية ، وجاء في البند الرابع من واجبات هذه اللجنة ما يلي ((إن الليرات الانكليزية التي كانت اللجنة تحصل عليها لقاء الأوراق النقدية والمسكوكات التي تصدرها كانت بمنزلة الاحتياطي أو الغطاء الخاص للعملة العراقية ، وكانت اللجنة تحتفظ بقسم من موجوداتها التي تمثل هذا الاحتياطي بشكل سيولة نقدية ، اي على هيأة نقود وودائع إسترلينية تحت الطلب (أي أرصدة إسترلينية) لتقابل طلبات التحويل)) لمزيد من التفاصيل ينظر: محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي السادس لسنة 1930 - 1931 ، الجلسة الحادية والثلاثين ، 13 نيسان 1931 ، ص 355 ؛ سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الإسترلينية ، مطبعة الأسواق التجارية ، بغداد ، 1959 ، ص 7.

(36) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري1958-1968 – 7/شباط/1959- 13/تموز / 1959 ، ط2، ج2، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، 2005 ، ص 451.

(37) محمد كاظم علي و عبد الرضا حسين الطعان ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،1988، ص 120 .

(38) محمد حديد (1907 – 1999) : ولد في مدينة الموصل عام 1907م ، وهو من مؤسسي جماعة الأهالي في العراق ، عين موظف في وزارة المالية ، ونائباً عن الموصل في مجلس النواب عام 1937م ، كما عين وزيراً للتموين عام 1946م ، وهو أحد مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي عام1946م ، وبعد قيام ثورة تموز عين وزيراً للمالية عام 1958 ، وبعد سقوط نظام عبد الكريم قاسم أعتزل السياسة ، توفي في لندن عام 1999م . للمزيد من التفاصيل ينظر :غصون مزهر حسين المحمداوي ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني 1926-1950 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2000م ، ص ص 11-19.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

(39) روي هاريس جينكينز (1920-2003) : ولد في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1920 ، تلقى تعليما في جامعة أكسفورد وعمل ضابطا في الاستخبارات العسكرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية. انتخب في البرلمان كعضو في حزب العمال في عام 1948، وعمل في عدة مناصب رئيسية في حكومة هارولد ويلسون الأولى. اصبح وزيراً للداخلية في 1965-1967، ثم وزيراً للخزانة خلال المدة 1967-1970، انتخب لمنصب مستشار جامعة أكسفورد في عام 1987،.وبقي في منصبه هذا حتى وفاته في الخامس من كانون الثاني عام 2003 لمزيد من التفاصيل ينظر :

Ian J. Cawood, Britain in the Twentieth Century, Routledge, London , 2013, p. 437.

(40) عبد الكريم قاسم (1914 – 1963) : ولد ببغداد في 21 شباط 1914، دخل الكلية العسكرية العليا عام 1932 ، وتخرج عام 1934 التحق بكلية أركان حرب عام 1941 قاد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق ، وأقام نظاماً جمهورياً جديداً ، وفي الثامن من شباط 1963 ابعد عن الحكم بانقلاب قاده عبد السلام عارف، وقدم لمحاكمة سريعة وحكم عليه بالإعدام في التاسع من شباط من العام نفسه . ينظر : احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط3 ،د.مط ،القاهرة ، 1968 ،ص781؛ جمال مصطفى مردان ،عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، مطبعة المكتبة الشرقية ، بغداد ، 1989 ، ص13-17.

(41) دول الكومنويلث، تأسست عام 1944وهي رابطة دولية حرة بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة التي استقلت منها وظلت محافظة على ولائها للتاج البريطاني، تحت اسم الكومنويلث البريطاني للأمم، وتشكلت الرابطة من (كينيا، جامايكا، مالطا، ماليزيا، غينيا، أوغندا، باكستان، السودان، الصومال، بورما، زامبيا، قبرص، سنغافورة، ايرلندا، جنوب إفريقيا، بنغلادش) والهدف من هذه الرابطة الابقاء على صلات التشاور والتعاون بين بريطانيا والدول المتأثرة بها سياسياً وثقافياً، وكان العاهل البريطاني هو رئيس الكومنويلث،= =ولرغبة العاهل البريطاني السابق جورج السادس اسقطت صفة البريطاني من اسم الرابطة ولقد تأثر الكومنويلث كثيراً عندما توجهت بريطانيا الى السوق الاوربية، للمزيد انظر، عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1990 ،ص261-262.

(42) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2 ، ص 452.

(43) وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1989 ،، ص ١٣٩ .؛ نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج1 ، ص 452.

(44) مبادئ ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار عبدالكريم قاسم"، الجزء الأول، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959 ، ص ١٠٢ .

(45) بفعل دخول العراق إلى المنطقة الإسترلينية ، اتخذت التجارة اتجاهها نحو دول هذه المنطقة وأثرت على اتجاه التجارة نحو البلدان الأخرى ، فهذه المنطقة حددت اتجاه التجارة العراقية نحو هذه الدول دون غيرها حيث لم تترك له الحرية في اختيار الدول التي يتعامل معها ، كما ان حلف بغداد ودخول العراق فيه وثق العلاقة السياسية ببريطانيا واثر في نشاط العلاقات التجارية الطبيعية والتقليدية والمفروضة نتيجة لهذه العلاقة . لمزيد من التفاصيل ينظر: بدر غيلان ، تخطيط التجارة الخارجية في العراق وأثره على التنمية الاقتصادية ، مجلة التجارة ، الجزء الثاني ، السنة 34 ، مطبعة المعارف ، بغداد 1971 ، ص 80 .

(46) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2 ، ص 453.

(47) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2 ، ص 453.

(48) للملاحظة نص البيان انظر: الوقائع العراقية، العدد ،١٨٨ ، حزيران ١٩٥٩.

(49) قانون رقم 44 لعام 1931 : شرع هذا القانون في السابع عشر من كانون الاول عام 1931 وأنشئت بموجبه لجنة العملة العراقية وقد عهد إليها الإصدار المؤقت للعملة ومقرها لندن وكانت تتألف من خمسة اعضاء تختار الحكومة العراقية اثنين منهم ويختار البنك الشرقي العثماني والبنك الشاهنشاهي الإيراني عضوين آخرين ، أما العضو الخامس فيختاره محافظ (حاكم) بنك انكلترا وكانت الحكومة العراقية تختار واحداً من هؤلاء ليكون رئيساً لها ، وكان المعتاد ان يعين السفير العراقي في لندن رئيساً للجنة ولذلك كان يوقع الأوراق النقدية بتوقيعه نيابة عنها لمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1066 ، في 17 /كانون الأول / 1931؛ سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية، ص 7.

(50) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي 1947-1972 ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطبعة ثنيان ، بغداد ، 1972 , ص 123 ؛ فالح الشيخلي (الجهاز المصرفي عبر التاريخ

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

القديم والحديث) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية / الجامعة , العدد (1) , 2000, ص 191-207

(51) محمد كاظم علي و عبد الرضا حسين الطعان ، المصدر السابق ، ص 122.

(52) مقتبس من : نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج2 ، ص 454.

(53) المصدر نفسه، ،ج2،ص452؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 188 ، 17 / حزيران / 1959.

(54) ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الموصل ، 1988 ، ص 240.

(55) المصدر نفسه ، ص241.

(56) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ،ج2،ص456.

(57) المصدر نفسه ،ج2،ص457؛ الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي 1947-1972 ، المصدر السابق، ص 117 .

(58) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ،ج2،ص458 ؛ شيماء رشيد محيسن العابدي ، تقييم سياسة سعر الصرف في العراق للمدة 1951 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2005 ، ص 89 . ومما تجدر الإشارة إليه إن(3,382) دولار أمريكي تعادل دينار عراقي ، ينظر : المصدر نفسه ، ص90.

(59) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ،ج2،ص462 ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد193 في 6 / تموز / 1959 .

(60) المصدر نفسه ، ج2، ص 462 ؛جريدة الزمان ، العدد 6576 في 7/ تموز / 1959 .

(61) ناظم الزهاوي (1900- 1964) : باحث وقانوني ووزير عراقي سابق ولد في بغداد وتخرج من كلية الحقوق عام 1934 تولى العديد من الناصب الادارية منها مدير عام الأموال المستوردة ومفتش مالي عام 1952 ، ثم عين محافظاً للبنك المركزي العراقي خلال المدة (1959-1960) ثم أصبح وزيراً للتجارة خلال الأعوام (1960/11/15 – 8/شباط/1963) له الكثير من ابحاث التجارية والاقتصادية ، توفي عام 1964 ، لمزيد من التفاصيل ينظر: حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، بغداد ،1996 ، ص260.؛ جريدة الزمان ، العدد 6576 في 7/ تموز / 1959

(62) شامل محمد حمدون ، إصدار وإدارة العملة وتطبيقاتها في العراق ، رسالة دبلوم عالي غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1978، ص 66 .

(63) شرعت وزارة ناجي السويدي الثالثة بتاريخ الرابع آذار1950م ، قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين اظهروا رغبتهم في السفر إلى (إسرائيل) ، وفي نهاية عام 1950م كان (90) ألف يهودي ، قد سجلوا أسماءهم لمغادرة العراق ، في حين بلغ عدد المهاجرين وبشتى الطرق خلال عام 1950م (32) ألف مهاجر يهودي ، وخلال المدة 1950 .1951م لم يبق من اليهود العراق إلا خمسة آلاف نسمة. لمزيد من التفاصيل ينظر: ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950م ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج2 ، مطبعة النجوم، بغداد ، 1988 ، ص 595 .؛ علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الموصل ،2004، ص301.

(64) مصطفى علي (1900-1980) : ولد في محلة قنبر علي في مدينة بغداد أرسله والده إلى كتّاب جامع قنبر علي لتعلم القران الكريم ومبادئ القراءة والكتابة حتى دخل المدرسة الحيدرية الابتدائية وقبل طالبا في الصف الثاني لمستواه المتقدم وذكائه. وتنقل بعدها في عدة مدارس حتى دخوله بعد الاحتلال البريطاني لبغداد عام 1917 مدرسة اسستها السلطات المحتلة باسم مدرسة المأمورين. وفي عام 1919 التحق بدار المعلمين، وبعد تخرجه في دار المعلمين عام 1921 عين معلما في المدرسة الحيدرية الابتدائية التي سبق ان تتلمذ فيها اصبح من المقربين لعبد الكريم قاسم وزيراً للعدل عام 1961 توفي في مدينة بغداد عام 1980 لمزيد من التفاصيل ينظر : الموقع الاليكتروني https://www.algardenia.com/

(65) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 1960 ،ج4، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 2005،ص22-23.

(66) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي 1947-1972 ، المصدر السابق, ص 21 ؛ سعيد عبود السامرائي , النظام المالي 1914 – 1958 , فصل من موسوعة كتاب حضارة العراق ، ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 ص 183 .

(67) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ،ج5، ص12 ؛ جريدة الاهالي ، العدد ٦٢٠ في ٥ كانون الثاني ١٩٦١ .

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

(68) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 624 ، في 1- كانون الثاني - 1962 .

(69) مقتبس من: نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 – 14-15/مايس 1961 ـ 8/ شباط/1963،ج5، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، 2005.، ص13؛ احمد غازي السامرائي ، تاريخ النقود العراقية 1931-2010 ، ط1 ، دار الجواهري للطباعة والنشر ، بغداد ، 2011 ، ص 152 .

(70) دار طباعة براد ولكنسن Bradbury Wilkinson and Company. هي دار طباعة الأوراق النقدية والطوابع والاوراق ذات النوعية العالية مثل أوراق الشهادات وغيرها , تأسست الدار من قبل هنري برادبري عام 1856 ينظر الموقع الاليكتروني. WWW. Wikipedia0 Com

(71) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاصدار العامة ، هل تعرف نقودك جيداً ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1973 ، ص8.

(72) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاصدار المالية ، المصدر السابق ، ص ١٠-١١ ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٤٦٠ ، السنة العاشرة، الصادرة في 8/28/ ١٩٦٧؛ شامل محمد حمدون ، المصدر السابق ، ص 68.

(73) محمد عزيز ، النقود والبنوك ، ط2، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1968 ، ص 177.

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق المنشورة .

محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي السادس لسنة 1930 - 1931 ، الجلسة الحادية والثلاثين ، 13 نيسان 1931 .

ثانياً :الكتب الأجنبية.

1. Peter Clarke and Glory Hope , Britain 1900-2000 Penguin , London, 2004. Books

ثالثاً : الكتب الوثائقية :

1. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاصدار العامة ، هل تعرف نقودك جيداً ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1973.
2. الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي 1947-1972 ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطبعة ثنيان ، بغداد ، 1972 .
3. حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، بغداد ، 1996.
4. سعيد عبود السامرائي , النظام المالي 1914 – 1958 , فصل من موسوعة كتاب حضارة العراق ، ج 12 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 .
5. مبادئ ثورة 14 تموز في خطب ابن الشعب البار عبدالكريم قاسم"، الجزء الأول، مطبعة الحكومة، بغداد، 1959
6. مؤيد ابراهيم الونداوي وثائق ثورة تموز في ملفات الحكومة البريطانية ,ط1, دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد, 1990.
7. وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1989

رابعاً : الكتب العربية والمعربة .

1. إبراهيم الوادي ، ذكريات من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث ، ط2 ، بيروت ، مطبعة دار الكتب ، 1978 ، ص 148.
2. احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط3 ،د.مط ،القاهرة ، 1968 .
3. احمد غازي السامرائي ، تاريخ النقود العراقية 1931-2010 ، ط1 ، دار الجواهري للطباعة والنشر ، بغداد ، 2011 .
4. البنك المركزي العراقي ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطابع ثنيان ، بغداد ، 1972
5. تقي عبد سالم , تطور القطاع العام في العراق مع اشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية 1958-1973 , بغداد , مطبعة جامعة بغداد , 1977 .
6. جمال مصطفى مردان ،عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، مطبعة المكتبة الشرقية ، بغداد ، 1989
7. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية(1941-1958),مطبعة الارشاد,بغداد,1980.
8. ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950م ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، ج2 ، مطبعة النجوم، بغداد ، 1988 .
9. سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932-1945 ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988.
10. سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الإسترلينية ، مطبعة الأسواق التجارية ، بغداد ، 1959 .
11. صبيح علي غالب ، قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار ،مطبعة الشعب، بغداد ،1971 .

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

12. طارق الناصري, عبد الاله الوصي على عرش العراق (1939 – 1958) ج 1 , بغداد , دار الشؤون الثقافية , 1990 .
13. عبد المجيد كامل عبد اللطيف التكريتي ، فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933 ،مطبعة الوحدة ، بغداد ،1991.
14. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1990 .
15. كمال السامرائي ، المجموعة الدائمة للقوانين والانظمة العراقية الموحدة تشريعات عهد الثورة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1959.
16. محمد عزيز ، النقود والبنوك ، ط2، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1968 .
17. محمد كاظم علي و عبد الرضا حسين الطعان ، العراق في عهد عبد الكريم قاسم ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،1988.
18. موسى محمد آل طوريش , التطور الديمقراطي في بريطانيا 1066-1901 دروس في الوطنية والبناء السلمي للديمقراطية , بغداد , مطبعة دار عدنان للطباعة والنشر , 2013 .
19. مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، **رياض الريس للكتب والنشر، لندن ، 1987**
20. ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الموصل ، 1988 .
21. نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 1960 ،ج4، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 2005
22. نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 – 14-15/مايس 1961 ـ 8/ شباط/1963،ج5، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، 2005.
23. نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 14-تموز-1958/ 7-شباط-1959، ، ج1 ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 2005
24. نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1968 ، 13/تموز/1959 – 31/ كانون الاول / 1959 ، ج3 ، 2005
25. وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، منشورات المكتبة العالمية ، بغداد ، 1989 .

خامساً : الرسائل والاطاريح

1. إبراهيم هاشم معضد ، وزارة الخارجية العراقية 1958- 1968 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2011.
2. شامل محمد حمدون ، إصدار وإدارة العملة وتطبيقاتها في العراق ، رسالة دبلوم عالي غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1978.
3. شيماء رشيد محيسن العابدي ، تقييم سياسة سعر الصرف في العراق للمدة 1951 – 2000، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2005 .
4. علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (1926-1958)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الموصل ،2004.
5. غصون مزهر حسين المحمداوي ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني 1926-1950 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2000م .
6. نهلة نعيم عبد العالي، سيدات العائلة المالكة ودورهن الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية للبنات جامعة بغداد عام 2006.
7. وئام شاكر غني، موقف الملك غازي من السياسة البريطانية تجاه العراق 1933-1939 ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد 26 ، العدد 1 ، 2015 .

سادساً : المجلات .

1. بدر غيلان ، تخطيط التجارة الخارجية في العراق وأثره على التنمية الاقتصادية ، مجلة التجارة ، الجزء الثاني ، السنة 34 ، مطبعة المعارف ، بغداد 1971 .
2. فالح الشيخلي (الجهاز المصرفي عبر التاريخ القديم والحديث) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية / الجامعة , العدد (1) , 2000..
3. قحطان حميد كاظم ، وزارة حمدي الباجه جي الاولى 3 حزيران – 28 آب 1944 في العراق التشكيل الوزاري وابعاد المواجهة السياسية والاقتصادية ، مجلة كلية التربية للبنات ، المجلد (25) ، العدد (2) ، 2014.

سابعاً : الصحف .

1. جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٤٦٠ ، السنة العاشرة، الصادرة في 1967/8/28؛
2. جريدة الزمان ، العدد 6576 في 7/ تموز / 1959
3. جريدة الوقائع العراقية ، العدد193 في 6 / تموز / 1959 .

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562

4. جريدة الوقائع العراقية , العدد 3817 بتاريخ 1956/7/1
5. جريدة الجمهورية العدد 570، ١٧ / تموز / ١٩٥٨ .
6. جريدة الجمهورية ، العدد 573 ، 20 – تموز -1958 .
7. جريدة الجمهورية 678 ، ٥ / تشرين الثاني/ ١٩٥٨ .
8. جريدة البلاد ، 27 تشرين الثاني 1958
9. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 203 ، في 30- تموز – 1959.
10. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 203، في 30- تموز - 1959 .
11. جريدة الوقائع العراقية، العدد ،١٨٨ ، 10 / حزيران/ ١٩٥٩
12. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1066 ، في 17 /كانون الأول / 1931
13. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 188 ، 17 / حزيران / 1959.
14. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 624 ، في 1- كانون الثاني - 1962 .

ثامناً : مو اقع الانترنيت.

: الموقع الاليكتروني https://www.algardenia.com/

Iraq's Financial and Monetary Policy 1958-1968 (Historical Study)

Hussein Talib Abdul Hussein

Wael Jabbar Joda

Al-Muthanna University / College of Education for Humanities

Abstract

The financial and monetary systems are among the most important pillars of the economic systems of any country, whether they are within the scope and standards of developed or underdeveloped countries. Accordingly, the Iraqi government, after the fourteenth of July 1958, sought to raise the level of the economic system through proper planning of the financial and monetary system. The matter was focused on by the book History of Ministries in the Republican era, as it showed that Iraq was far from the economic blocs that caused a clear deterioration of the Iraqi national economy during the monarchy era.

Keywords: fiscal policy , monetary policy , the Iraqi government , the sterling bloc , the national currency.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1546-1562